محاضرات في قواعد المسؤولية الطبية

ماستر1 القانون الطبي

معامل المادة: 3

رصيد المادة: 6

شفرة الوحدة التعليمية æ.Ê Å

الأستاذة زعنون فتيحة

3-مراحل العمل الطبي

من المسلم به أن العمل الطبي في غالبية الحالات لا يتم دفعة واحدة ،إنما يتم على المراحل وعلى هذا الأساس نقسم مراحل العمل الطبي إلى ثلاثة:

-العمل الطبي في المرحلة السابقة على العلاج (أ)

-العمل الطبي في مرحلة العلاج (ب)

-العمل الطبي في المرحلة اللاحقة على العلاج (ح)

أ-العمل الطبي في المرحلة السابقة على العلاج

إن العمل الطبي في المرحلة السابقة على العلاج يخص الفحص الطبي و التشخيص

مرحلة الفحص الطبي

إن الفحص الطبي هو بداية العمل الطبي الذي يقوم به الطبيب تمهيدا لوضع التشخيص بالمرض.

ويتمثل في فحص حالة المريض بملاحظة العلامات و الدلائل الأكلينيكية في جسمه، مستعينا في ذلك ببعض الاجهزة الطبية.

و الفحص نوعان، الفحص التمهيدي وهو المرحلة الأولى للفحص التي يستخدم فيها الطبيب عينه و بعض الأجهزة البسيطة كمقياس الحرارة أو العدسات المكبرة .

وقد يلجأ الطبيب إلى المرحلة الثانية من الفحص تدعى بمرحلة الفحص التكميلية، فيقوم فيها الطبيب بإجراء فحوص أكثر عمقا للتوصل إلى تشخيص المرض كالتحاليل الطبية و الاشعة و إستخدام المناظير الطبية .

مرحلة التشخيص

هو المرحلة التالية مباشرة لمرحلة الفحص الطبي يحاول الطبيب من خلالها إستخلاص النتائج المنطقية وفقا للمعطيات العلمية لتحديد نوع المرض الذي يعاني منه المريض .

فالتشخيص هو العمل الذي يبحث و يحدد الامراض بعد معرفة أعراضها، وعلى الطبيب أن يبذل في التشخيص العناية الصادقة اليقظة مستعملا جميع الوسائل التي يضعها العلم تحت تصرفه، ليكون رأيه بالتشخيص بعيدا قدر الإمكان على الغلط و يمكنه الاستعانة بزملائه الاكثر تخصصا إذا ما ثارت شكوكه حول طبيعة المرض [1]

وقد خول المشرع الجزائري الطبيب الحق في القيام بكل أعمال التشخيص مع مراعاة إختصاصاته و إمكانياته [2]

كما حذر المشرع الاطباء في كل من القطاع العام و الخاص بعدم اللجوء لأساليب تشخيصية أو علاجية غير ثابتة و مؤكدة[3]

و نخلص مما تقدم إلى أن التشخيص عمل هام يتوقف على صحته اختيار العلاج المناسب للمريض و من ثم نجاحه و شفاء هذا الاخير من علته.

1-وديع فرج، مسؤولية الأطباء و الجراحين المدنية ، مجلة القانون و الإقتصاد، السنة الثانية عشر، العدد 4 و 5 1942 ص 425

2-المادة 16 منم.أ.ط "يخول الطبيب و جراح الاسنان القيان بكل أعمال التشخيص و الوقاية والعلاج، ولا يجوز لهما أن يقدما علاجا... يتجاوز إختصاصاته و إمكانياته إلا في الحالات الإستثنائية"

1-المادة 30 م.أ.ط "يجب ألا يفشي الطبيب أو جراح الأسنان في الأوساط الطبية طريقة جديدة للتشخيص أو للعلاج غير مؤكدة دون أن يرفق عروضه بالتحفظات اللازمة و يجب ألا يذيع ذلك في الأوساط غير الطبية"

2-CE , 26 juin 1959 , Rouzet , actualité juridique de droit administratif , 1959 p 273

ب-مرحلة العلاج

العلاج هو المرحلة التي تلي مباشرة التشخيص يقوم فيها الطبيب بإختياروسيلة العلاج الملائمة لطبيعة المرض و حالة المريض الصحية.

فالتشخيص و العلاج متصلان بعضهما ببعض، إذ أن الطبيب يتتبع حالة المريض وما يطرأ عليها من تحسن أو تغير إلى الأسوأ، ليقرر الإستمرار في العلاج أو إيقافه و تغييره وذلك بحسب التشخيص المتواصل لحالة المريض.

وقد عرف الإسلام العلاج كعنصر من عناصر العمل الطبي يعتمد على الدواء لا على السحر، و يقوم به طبيب و ذلك قبل أن تعرف القوانين الوضعية بقرون، إذ قال الرسول (ص) :"تداووا عباد الله، فإن اله لم يضع داء إلا وضع له شفاء".

لم ينص المشرع الجزائري على تعريف العلاج و اقتصر على ذكر لفظ العلاج كعنصر أساسي من عناصر العمل الطبي التي لا يجوز ممارستها إلا من طبيب مؤهل علميا و عمليا و بالشروط التي يختارها الطبيب و التي تؤدي إلى الشفاء من المرض أو الحد من أخطاره أو على الاقل التخفيف من آلامه.

وقد عرفه القضاء الفرنسي بأنه كالإجراء أيا كان، يؤدي إلى الشفاء من المرض أو تخفيف الحالة المرضية [1]

هذا،ويجب التمييز في العلاج بين مرحلتين أساسيتين وصف العلاج ثم تطبيقه أو تنفيذه.

-مرحلة وصف العلاج

بعد تشخيص المرض يقوم الطبيب بوصف العلاج الملائم للمريض، أي المتفق مع طبيعة مرضه و حالته الصحية والأصل في العلاج هو مبدأ حرية الطبيب في اختيار أسلوب العلاج المناسب للمريض احتراما لخصوصية المهنة الطبية.

ويتعين على الطبيب أثناء وصف العلاج أن يراعي خصوصية كل مريض، جنسه،سنه، حالته الصحية والنفسية ليكون العلاج ملائما لحالته الخاصة.

وعليه، فإن المرض الواحد ليس له علاج واحد في جميع الظروف والاحوال، وهو ما يجعل المهنة الطبية من أعقد المهن الإنسانية.

على أن حرية الطبيب في وصف العلاج ليست مطلقة، فهي مقيدة ببعض الضوابط ، أهمها اتخاذ الحيطة و الحذر عند وصف العلاج، و احترام الأصول العلمية الثابتة في مهنة الطب[1]

وكذلك يمنع على الطبيب استخدام طريقة علاجية جديدة غير مؤكدة في العلاج[2]

هذا، ويحرر الطبيب العلاج الذي تم إختياره بناء على التشخيص، في الوصفة الطبية التي تعرف بأنها وثيقة مكتوبة يحررها الطبيب المعالج تتضمن تحديد حالة المريض انطلاقا من عملية التشخيص ، أو تحديد تنظيم يتعين على المريض إتباعه أو وصف أدوية لعلاج الداء الذي يعاني منه هذا الاخير[3]

و من البيانات القانونية الواجب ظهورها على الوصفة الطبية أن تكون واضحة الكتابة لتحديد هوية موقعها ،حتى يستطيع المريض فهمها و تنفيذ العلاج المقدم له.

فيجب أن يكون مدونا بها التاريخ و اسم الطبيب وتخصصه و عنوانه و توقيعه ، لأنها وثيقة تثبت العلاقة القائمة بين الطبيب و المريض ونوع العلاج المقدم لهذا الأخير.[4]

مرحلة تنفيذ العلاج

بعد تشخيص المرض و الوقوف على العلاج المناسب للمريض يشرع الطبيب في مرحلة تنفيذ العلاج.

فقد يكون تنفيذ العلاج بسيطا، فيشترك فيه المريض مع الطبيب، كأن يصف له دواء

1-تنص المادة 456 منم.أ.ط :" يلتزم الطبيب أو جراح الاسنان بمجرد موافقته على أي طلب معالجة بضمان تقديم علاج لمرضاه يتسم بالإخلاص و التفاني و المطابقة لمعطيات العلم الحديثة، و الاستعانة عند الضرورة بالزملاء المختصين و المؤهلين

وأنظر في نفس الاتجاه المادة 174 من القانون رقم 18-11 المتضمن قانون الصحة

2-تنص المادة 30 منم.أ.ط :" يجب ألا يفشي الطبيب أو جراح الأسنان في الأوساط الطبية طريقة جديدة للتشخيص أو العلاج غير مؤكدة دون أن يرفق عروضه بالتحفظات اللازمة و يجب ألا يذيع ذلك في الأوساط غير الطبية"

3-Louis Mellennec et Gérard Memeteau , traite de droit médical, Tome 6 , Paris, Edition Maloine, 1982 p 83

4-أنظر المادة 56 من م.أ.ط

و يرشده لطريقة استعماله.

وقد يكون العلاج أكثر تعقيدا، كأن يكون تدخلا جراحيا ،فيتعين على الطبيب بذل العناية الصادقة اليقظة و القيام بكل الأعمال الضرورية من فحوص دقيقة شاملة و تشخيص تمهيدا لإجراء التدخل الجراحي، الذي يجب أن يتم وفقا للأصول العلمية الثابتة في مهنة الطب.

ح-العمل الطبي في المرحلة اللاحقة على العلاج

تعتبر الرقابة الطبية في مرحلة ما بعد العلاج من أهم مراحل التدخل الطبي لاسيما في مجال التدخلات الجراحية، لما لها من أهمية بالغة في إنجاح هذه العمليات أو فشلها.

والرقابة الطبية ضرورية بعد كل علاج بوجه عام و بعد التدخل الجراحي على وجه الخصوص.

الرقابة الطبية بعد العلاج

يلتزم الطبيب بمتابعة كل مريض بعد إجراء تدخل طبي يحتوي على قدر من الخطورة لمراقبة آثار العلاج على المريض،كاستعمال أدوية خطيرة أو مؤثرة، فيحذر المريض من المبالغة في استعمالها لفترة طويلة دون استشارته والإخلال بهذا الالتزام يقيم مسؤوليته عن كل الاضرار الناجمة عن هذا التقصير [1]

الرقابة الطبية بعد التدخل الجراحي

تظهر جليا أهمية الرقابة الطبية بعد إجراء التدخلات الجراحية ،حيث يكون من واجب الطبيب متابعة المريض حتى يصحو من غيبوبته ويتخلص نهائيا من آثار المخدر و يستعيد وظائف جسمه الحيوية .

كما أن الرقابة الطبية بعد الدخل الجراحي تسمح للطبيب بالاطلاع على بعض المضاعفات التي غالبا ما تحدث بعد إجراء التدخل الجراحي. فيقوم بتنبيهه على آثار العلاج الإيجابية والسلبية، ويملي عليه السلوك الواجب إتباعه لضمان تحقق الآثار الإيجابية له وتجنب الآثار السلبية و التعقيدات المحتملة .

1-منير رياض حنا، المسؤولية المدنية للأطباء و الجراحين ، المرجع السابق، ص 399